

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٩ / صفر / ١٤٢٧ هـ الموافق  
٢٠٠٦/٣/١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من  
السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر  
حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و  
عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء  
بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميز-المدعي-رئيس ديوان الوقف السني - اضافة لوظيفته

المميز عليهم-المدعى عليهما - ١. وزير العدل - اضافة لوظيفته

٢. مدير عام مديرية التسجيل العقاري

العامة - اضافة لوظيفته

الشخص الثالث - رئيس ديوان الوقف الشيعي - اضافة لوظيفته

الشخص الثالث متولي الوقف الحاج صاحب عودة محمد

ادعى المدعي - المميز - لدى محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرقمة  
٢٠٠٤/٨٨ بأن سبق للمدعى عليه مدير عام التسجيل العقاري العام -  
اضافة لوظيفته وان اصدر كتاباً بعدد (١٠٥١٣) في ٢٠٠٤/٧/٣ يتضمن  
نقل ملكية العقار المرقم ٨٣٣/٥ مقاطعة ٣ وزيرية الى ديوان الوقف  
الشيعي ، بدعوى ان وزارة الاوقاف والشؤون الدينية قد تم حلها وقد تظلم  
منه ورد التظلم بموجب الكتاب الصادر من دائرة المدعى عليه بعدد  
(١٩٨٣٨) في ٢٠٠٤/١٠/٦ وقد طلب دعوة المدعى عليه للمرافعة  
والحكم بألغاء الكتاب المرقم (١٠٥١٣) والمؤرخ ٢٠٠٤/٧/٣ والحكم بنقل  
ملكية العقار الموصوف اعلاه وتسجيله بأسم ديوان الوقف السني وتحميل

(يتبع)

المدعى عليه - اضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف كافة .  
وبنتيجة المرافعة أدخل السيد وزير العدل - اضافة لوظيفته شخصاً ثالثاً  
بالدعوى اكماً للخصومة كما أدخل السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي  
شخصاً ثالثاً بالدعوى وبناءً على الطلب المقدم من قبل متولي الوقف الحاج  
صاحب عودة محمد قررت المحكمة ادخاله شخصاً ثالثاً بالدعوى .  
وفي جلسة المرافعة ٢٠٠٥/١٢/٢٨ قررت محكمة القضاء الإداري  
استئجار الدعوى المرقمة ٢٠٠٤/٨٨ /٢٠٠٤ لحين صدور قرار من لجنة العزل  
والتفكيك في مجلس الوزراء بشأن العقار موضوع الدعوى .  
ولعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور طلب نقضه لأسباب الواردة بلائحته  
التمييزية المؤرخة في ٢٠٠٦/١/٣ .

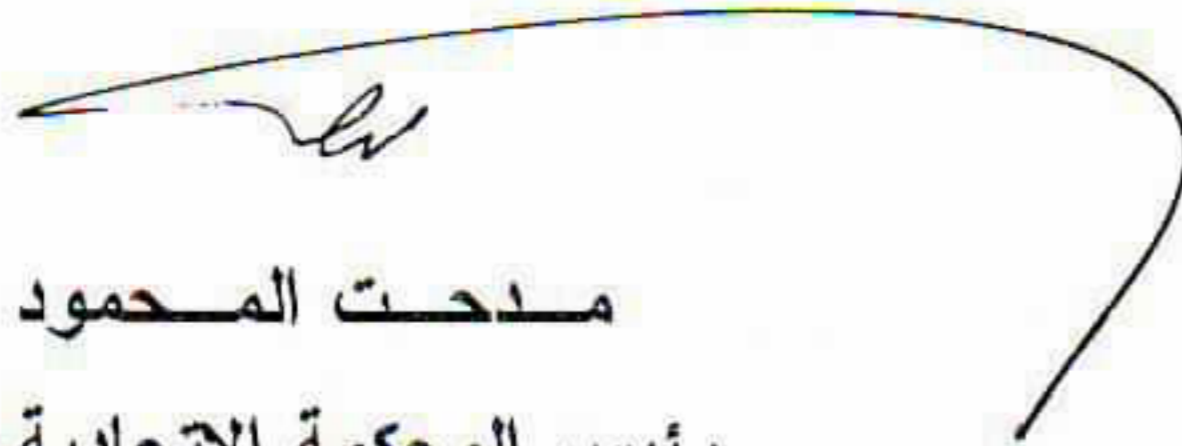
### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي  
مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على  
الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، ذلك لان المحكمة اصدرته  
بعد ان تبين لها من الكتاب الصادر من مجلس الوزراء /الامانة العامة  
/برقم ق/١/٦/٥٠/٤٤٨٩ والمؤرخ في ٢٠٠٤/١١/١٨ المعنون الى  
وزارة المالية /دائرة عقارات الدولة /بأنه تم تشكيل لجنة لجرد جميع  
ممتلكات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية الملغاة من العقارات على ان تقوم  
اللجنة برفع مقترحاتها الى الامانة العامة في مجلس الوزراء للنظر في أمر  
توزيع العقارات بين ديوان الوقف السني وديوان الوقف الشيعي وحيث ان  
(يتبع)

٢ / اتحادية/تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٢١

الفصل في موضوع هذه الدعوى يتعلق بنتيجة القرار الذي سيصدر من اللجنة المشكلة بموجب الكتاب الصادر من مجلس الوزراء /الامانة العامة /المشار اليها اعلاه ، لذا فان ذهاب المحكمة في قرارها المميز يجعل الدعوى مستأخرة لحين الفصل في الموضوع من قبل تلك اللجنة قد جاء صحيحاً ومتفقاً واحكام المادة (٨٣/١) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل لذا قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي مع تحميل المميز اضافة لوظيفته رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ١٩ / صفر / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/١٩.



مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا